

رجعية القانون علي الماضي في الجرائم ضد الانسانية

زانا رفيق سعيد

ماجستير في القانون الجنائي
كلية القانون والسياسة - جامعة السليمانية

دار شتات للنشر والبرمجيات
مصر - الامارات

دار الكتب القانونية
مصر - الامارات

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

جميع حقوق الملكية الأدبية والفكرية محفوظة ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على شرائط أو أحزمة إسطوانات كمبيوترية أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة المؤلف والناشر خطياً.

EXCLUSIVE RIGHTS BY THE AUTHOR

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the author and the publisher.

DROITS EXCLUSIFS A L'AUTEUR

Aucune partie de cette publication mai être traduit, reproduit, distribué dans tout ou par des moyens de fourmis, ou stockées dans une base de données ou de récupération de système sans l'autorisation écrite préalable de l'auteur ou l'éditeur .

اسم الكتاب

رجعية القانون علي الماضي في
الجرائم ضد الانسانية

زانا رفيق سعيد

ماجستير في القانون الجنائي
كلية القانون والسياسة جامعة
السليمانية

سنة النشر

2013

رقم الإيداع

5122

الترقيم الدولي I.S.B.N

978 - 977 - 386 - 460 - 0



دار الكتب القانونية

الفرع الرئيسي :

مصر - المحلة الكبرى - السبع بنات 24 شارع عدلى يكن
ت : 0020402224682 فاكس : 0020402220395
محمول : 00201223161984 00201005020737

الفروع :

القاهرة - 38 شارع عبد الخالق ثروت - الدور الثالث
ت : 0020223911044 فاكس : 0020223958860
محمول : 00201003474690 0020122212067

المطابع :

مصر - المحلة الكبرى - السبع بنات 24 شارع عدلى يكن
ت : 0020402227367 فاكس : 0020402220395

Website : www.darshatat.com

E-Mail : info@darshatat.com

المقدمة

مما لا شك فيه ان الجريمة تمثل سلوكاً منحرفاً يهدف من خلاله الانسان الى تحقيق غايات واشباع شهواته على حساب الآخرين ، وهذا السلوك المنحرف تجسيد لحالة عدم انضباط نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية . ومن المعلوم انه كلما كان الاثر السلبي الذي تتركه الجريمة كبيراً تعاظمت المسؤولية الجنائية والعقوبة لقاء اقترافها .

ومن هذا المنطلق تشكل الجرائم ضد الإنسانية بصورها و أنماطها المتعددة هذا الاثر السلبي اذ يؤدي اقترافها الى ترك اضرار جسيمة وعواقب اجتماعية سلبية من الصعب بمكان معالجتها ، لذلك فقد فطن المجتمع الدولي منذ زمن بعيد الى ضرورة حماية المصالح الاساسية التي تتأثر بارتكاب هذه الجريمة ووضع الضوابط والأطر اللازمة للمقاضاة عند ارتكابها .

ان موضوع الجرائم ضد الإنسانية -بوصفها احدى الجرائم الدولية الأساسية المتفق عليها- كانت ومازالت تعترتها الكثير من الاشكالات ، التي قد تتمثل في تحديد صورها واركائها وتحديد ممارسة قواعد الاختصاص عند اقترافها بخلاف جرائم الابادة الجماعية وجرائم الحرب -على الأقل حتى قبل تبني نظام روما الاساس للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة عام 1998- التي نظمت احكامها الاتفاقيات الدولية.

وعلى هذا الاساس فقد إخترنا لموضوع دراستنا إحدى هذه الاشكاليات المتمثلة في السياق الزماني لتطبيق القوانين المتعلقة في محاكمة مقترفي الجرائم ضد الإنسانية وما يثيره هذا الموضوع من تبعات قانونية آثرنا أن نتناولها في سياق هذه الدراسة ، لان دراستنا ستكون منصبة على استقراء موضوعين يبدوان لأول وهلة متضادين ، الاول يتمثل في ضرورة حماية الحقوق والحريات من جهة ، والثاني في ضرورة المقاضاة عن الجرائم ضد الإنسانية دون التقييد بالمفهوم التقليدي لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

مشكلة البحث

ان مبدأ عدم رجعية القانون على الماضي في التشريعات الوطنية ثابت ومتفق عليه . ولكن هذا المبدأ مثار جدل بين الفقهاء حول وجوده أو عدم وجوده في القانون الدولي الجنائي خصوصاً قبل تبني النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية . وهي الاشكالية التي نسعى في هذا البحث للوصول الى حل لها ، اذ ان جانباً من الفقه يرى عدم وجود مكان لهذا المبدأ في القانون الدولي الجنائي ، فيما يرى الآخر تشابهاً بين القانون الدولي الجنائي والقانون الوطني في وجود هذا المبدأ واعماله .

أهداف البحث

- 1- تحديد المقصود بالجرائم ضد الإنسانية ، وتشخيص التطور التاريخي لهذه الجرائم.
- 2- توضيح أركان الجرائم ضد الإنسانية ومعالم كل ركن من أركان هذه الجرائم .
- 3- بيان صور الجرائم ضد الإنسانية والمصالح المعتبرة المبتغاة من وراء تجريمها حسب النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة والمحاكم الجنائية الدولية المتخصصة (المؤقتة).
- 4- تحديد الأساس القانوني لمبدأ عدم رجعية القانون على الماضي في المجالين ، الوطني والدولي.
- 5- البحث في نطاق تطبيق رجعية القانون على الماضي في الجرائم ضد الإنسانية ومدى خرقها لمبدأ عدم رجعية القانون على الماضي .
- 6- الاستقراء في بعض نماذج المقاضاة عن الجرائم ضد الإنسانية أمام المحاكم الجنائية الوطنية والدولية والتي واجهت اشكالية موضوع الرجعية في الجرائم ضد الإنسانية .
- 7- اقتراح جملة من التوصيات والاقتراحات ذات الصلة بالموضوع والتي قد تنعكس ايجاباً على المحاكم الجنائية المؤقتة التي تنشأ في المستقبل أو حتى أما المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

نطاق البحث

ان عنوان هذه الرسالة هو (رجعية القانون على الماضي في الجرائم ضد الإنسانية) ، ومن خلال هذا العنوان يتضح ان هذه الرسالة يتكون من موضوعين اساسيين ، اولهما ماهية الجرائم ضد الإنسانية لما يشكله ارتكابها من خطورة على المجتمع الدولي وعلى حقوق الإنسان ، وقد اختلفت التصورات القانونية حول كيفية محاسبة مرتكبي هذه الجرائم ، فمن المحاكم الوطنية التي تم انشاؤها لها الغرض الى المحاكم المدولة (الدولية المؤقتة) ومروراً بالمحكمة الجنائية الدولية الدائمة ، وكذلك التركيز على ضرورة تجريمها في مشروع تقنين الجرائم ضد الإنسانية ، وكذلك في الخيارات القضائية الدولية التي تم انشاؤها في كمبوديا وسيراليون وتيمور الشرقية وما يتم انشاؤها في المستقبل .

وثانيهما ان مدار بحثنا لا يركز على الجرائم ضد الإنسانية فحسب بل على جزئية مهمة ومثيرة للجدل في نطاق القانون الدولي الجنائي ألا وهي البعد القانوني لرجعية القوانين الدولية الجنائية ذات الصلة بالقضاء الجنائي الدولي والوطني ومشروعية الرجوع في التطبيق على الماضي .

منهجية البحث

لقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي الانتقادي المقارن آخذين بنظر الاعتبار التطور التاريخي للقضاء الدولي الجنائي وآليات معالجة موضوع البحث . فالتحليل في قراءة وتقييم النصوص القانونية للانظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية كمحكمة يوغسلافيا السابقة ورواندا وقبلهما محاكم نورمبورج وطوكيو مع مراعاة الاستجابة القضائية الوطنية للمقاضاة عن هذه الجرائم . وهي دراسة مقارنة لانها تركز على بيان نقاط الاتفاق والاختلاف بين انظمة المحاكم المذكورة في جزئية تطبيق القانون على الماضي .

صعوبات البحث

لقد رافقت هذا البحث صعوبات كثيرة تتمثل في ان هذا البحث تناول موضوعاً شائكاً لم يتناول بشكل مفصل خصوصاً وأن هذه المسألة حديثة في حد ذاتها وتتناول جزئية ضيقة . لذلك فقد واجهتها قلة المراجع المتخصصة والدقيقة في هذا الموضوع.

هيكلية البحث

يهدف البحث في موضوع رسالتنا ارتأينا تقسيمها الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، وسنكرس الفصل الاول لدراسة ماهية الجرائم ضد الانسانية ، وسنوزعه على الباحثين ، نكرس أولهما لبيان مفهوم الجرائم ضد الانسانية ، وثانيهما لدراسة اركانها وانواعها .

وسنفرد الفصل الثاني للبحث في تطبيق القانون على الماضي ، وسنقسمه على مبحثين ، نسلط الضوء في الاول على مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي ، ونبين في الثاني حالات رجعية القانون على الماضي .

وسنتناول بالبحث في الفصل الثالث تطبيقات رجعية القانون على الماضي في الجرائم ضد الانسانية ، وذلك في ثلاثة مباحث ، نكرس الاول لتوضيح رجعية القانون على الماضي في محاكمات نورمبرج ، ونبين في الثاني تطبيقات هذا المبدأ أمام المحاكم الجنائية الدولية ، ونوضح في الثالث تطبيقاته أمام المحاكم الجنائية الوطنية . وسختتم الرسالة بابرز الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا اليها في مسار بحثنا.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضوع	الصفحة
الإهداء	3
شكر وتقدير	5
المقدمة	7
الفصل الأول : ماهية الجرائم ضد الانسانية.....	11
المبحث الاول : مفهوم الجرائم ضد الانسانية	13
المطلب الاول : تطور مفهوم الجرائم ضد الانسانية	
بعد الحرب العالمية الثانية	17
الفرع الأول : الجرائم ضد الإنسانية في ميثاق نورمبورج	17
الفرع الثاني : الجرائم ضد الإنسانية في ميثاق طوكيو	19
الفرع الثالث : الجرائم ضد الإنسانية في القانون رقم (10) لمجلس	
الرقابة على ألمانيا	21
المطلب الثاني : الجرائم ضد الإنسانية في نظام	
المحاكم الجنائية الدولية	23
الفرع الأول : الجرائم ضد الإنسانية في نظام المحكمة	
الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة	23
الفرع الثاني : الجرائم ضد الإنسانية في نظام المحكمة	
الجنائية الدولية لرواندا	25
الفرع الثالث : الجرائم ضد الإنسانية في نظام المحكمة الجنائية الدولية ...	27
المبحث الثاني : أركان الجرائم ضد الإنسانية وأنواعها	31
المطلب الأول : أركان الجرائم ضد الإنسانية.....	31
الفرع الأول: الركن المادي	33
الفرع الثاني: الركن المعنوي	37

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث: الركن الدولي	43
المطلب الثاني : أنواع الجرائم ضد الإنسانية.....	45
أولاً/جريمة القتل العمد.....	45
ثانياً / جريمة الإبادة	47
ثالثاً / الاسترقاق	49
رابعاً / جريمة إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان	50
خامساً / السجن والحرمان الشديد من الحرية البدنية	51
سادساً / التعذيب	53
سابعاً / الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري أو التعقيم القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة.	55
ثامناً / الاضطهاد.....	59
تاسعاً / الاختفاء القسري للأشخاص.....	60
عاشراً / جريمة الفصل العنصري	61
إحدى عشر / الأفعال اللاإنسانية الأخرى.....	62
الفصل الثاني : تطبيق القانون على الماضي	65
المبحث الأول : مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي.....	67
المطلب الأول : مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي في القانون الجنائي الوطني	69
الفرع الأول : ماهية المبدأ في القانون الجنائي الوطني.....	69
أولاً : تأريخ المبدأ	70
ثانياً : غاية الحقوق والحريات كأساس لمبدأ عدم الرجعية	72
ثالثاً : القوة الدستورية لمبدأ عدم رجعية القانون	74

الموضوع	الصفحة
رابعاً : العلة من مبدأ عدم رجعية القانون	76
الفرع الثاني: شروط تطبيق مبدأ عدم رجعية القانون الجنائي	
على الماضي	79
المطلب الثاني : مبدأ مشروعية الجريمة والعقوبة وعدم رجعية	
في القانون الجنائي الدولي	83
الفرع الأول : مفهوم مبدأ المشروعية	83
الفرع الثاني : مبدأ الشرعية في القانون الجنائي الدولي	87
الفرع الثالث : مبدأ عدم الرجعية في القانون الجنائي الدولي	91
المبحث الثاني : حالات رجعية القانون على الماضي	95
المطلب الأول : رجعية القانون الاصلح للمتهم	
في القانون الجنائي الوطني	95
الفرع الاول : المقصود بالقانون الاصلح للمتهم ومعياره	97
الفرع الثاني : مبررات رجعية القانون الاصلح للمتهم	101
الفرع الثالث : تحديد القانون الاصلح للمتهم	103
المطلب الثاني : مبدأ رجعية القانون الاصلح للمتهم	
في القانون الجنائي الدولي	109
الفرع الاول : القانون الواجب التطبيق	111
الفرع الثاني : صدور قانون جديد امام المحكمة الجنائية الدولية	119
الفصل الثالث : تطبيقات رجعية القانون على الماضي	
في الجرائم ضد الإنسانية	121
المبحث الأول : رجعية القانون على الماضي في محاكمات نورمبرج	121
المطلب الأول : اشكالية رجعية القانون في الجرائم ضد الإنسانية	123
الفرع الاول : مدى تطبيق مبدأ رجعية القانون في الجرائم ضد الانسانية	123 ...

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني :الموقف من تطبيق مبدأ عدم رجعية القانون على الماضي ...	127
المطلب الثاني :الأثر الرجعي في محاكمات نورمبورج الدولية.....	131
الفرع الاول :الطبيعة القانونية لميثاق نورمبورج.....	131
الفرع الثاني : مبدأ عدم الرجعية القانون على الماضي في محاكمات نورمبورج	135
المبحث الثاني: تطبيقات رجعية القانون علي الماضي	
أمام المحاكم الجنائية الدولية.....	139
المطلب الأول: تطبيقات رجعية القانون علي الماضي	
أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.....	141
الفرع الأول: تكوين المحكمة واختصاصها.....	143
الفرع الثاني: تطبيقات قضائية.....	147
المطلب الثاني: تطبيقات رجعية القانون	
أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.....	149
الفرع الأول: تكوين المحكمة واختصاصتها.....	151
الفرع الثاني: تطبيقات المحكمة.....	155
المبحث الثالث : رجعية القانون على الماضي	
أمام المحاكم الجنائيةالوطنية.....	157
المطلب الاول : تطبيقات المحكمة الجنائية العراقية العليا	159
الفرع الاول : نشأة المحكمة واختصاصاتها.....	159
الفرع الثاني : رجعية القانون في قضيتي الدجيل و الأنفال.....	167
المطلب الثاني : تطبيقات الرجعية امام بعض المحاكم الوطنية الاخرى	181
الفرع الاول : القضاء الكندي.....	181
الفرع الثاني : القضاء الفرنسي	183
الخاتمة	185
قائمة المراجع.....	189
فهرس المحتويات	205

سنة النشر
2012
رقم الإيداع
5122
الترقيم الدولي I.S.B.N
978 - 977 - 386 - 460 - 0

(ليس لدينا أى وكلاء آخرين) تطلب الكتب فقط من :

دار الكتب القانونية

المركز الرئيسى : المحلة الكبرى – السبع بنات - 24 شارع عدلى يكن
ت : 0020402224682 فاكس : 0020402220395

الفروع : القاهرة – 38 شارع عبد الخالق ثروت – الدور الثالث
ت: 0020223958860 فاكس : 0020223911044

المطابع : المحلة الكبرى – السبع بنات 57 ش رشدى
ت: 0020402227367
المدير التجارى :

عادل شتات محمول : 0020123161984

Website : www.darshatat.net

E-mail : info@darshatat.net

E-mail: darshatat@gmail.com